

القرآن العظيم ودوره في توحيد الأمة الإسلامية المبحث: القرآنُ مصدرٌ وَحْدَةٌ تَرِنَا وَجْهُمْ مَاءِعُ عِزَّةٌ تَرِنَا

القرآن العظيم ودوره في توحيد الأمة الإسلامية

تاج الدين الهمالي

المبحث: القرآنُ مصدرٌ وَحْدَةٌ تَرِنَا وَجْهُمْ مَاءِعُ عِزَّةٌ تَرِنَا

مقدمة وتمهيد

الحمد للذي جعلنا من أهل الإيمان، وشرفنا بالنبي العدنان، وأكرمنا بالقرآن فيه الهدى والصلاح والتبيان. وصلى الله وسلم وبارك على من بعثه الله رحمة لجميع بني الإنسان وآلله الأطهار صنو القرآن والثقل الثاني للكتاب والنجاة من الزيف والخسران وعلى صحبه الأبرار الذين حملوا لواء الحق في كل زمان ومكان فسادوا وقادوا بالحجۃ والبرهان.

((وبعد))

في أمةٍ: لها دين عظيم، ورب كريم، ودستور حكيم ونبي بالمؤمنين رؤوف رحيم شرفها الله تعالى بمنهج قويم وسراط لا يأته الباطل من بين يديه ولا من خلفه وصفه من أنزله سبحانه وتعالى بأنه:

-1 روح الأمة ومصدر حياتها:) وَكَذَّلَكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا (52 الشوري).

-2 مصدر ذكرها وشرفها:) لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ (10 الأنبياء).

-3 مصدر الهدایة والنور: إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم (9 الإسراء).

) كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ (1 إبراهيم).

يا أمة المُنْزَل نور الله السَّمَاءاتِ وَالْأَرْضِ (35 النور) والمُنْزَل نور:) فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ أَنْزَلْنَا (8 التغابن) والمُنْزَل عليه نور:) قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ (15 المائدة) أمة ربنا نور، وكتابها نور، ورسولها نور. فما بالها تختبئ في تيه من الظلمات؟

إن المنادي صائح، والفجر لائق، والطرق واضح، والحال فاضح.

أن يا أمة القرآن: تستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟ هذا كتاب الله تعالى هو سر حيَاكم وذكركم وعزتكم وهذا يتكم فلا تكونوا:

كالعيس في البيداء تقتلها الطما
والماء فوق ظهورها محمول

كتابكم فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضلهم الله.

ولا خلاص لهذه الأمة من حالة الهوان والغثائية والركامية التي تعيشها إلا أن تسترد وزنها وثقلها

بالعودة والرجوع إلى [الثلجين] والصنوين والتؤمن اللذين لن يتفرقوا حتى يردا الحوض على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "كتاب الله وعترتي" بفهم قرآن وهدي محمدي متجرد من الإفراط والتفريط.

هذا ما نحاول إظهاره وتبينه في هذا المبحث المتواضع بجهد المُقل.

وَمِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ

القرآن بين التطبيق والتوثيق

هل أتاكِم نبأً عائلة مكوّنة من مجموعة من الأفراد لهم أبٌ كريم يسهر على راحتهم ويُشَفِّي من أجل سعادتهم ولمّا خرج الأب في سفرٍ من الأسفار وقد يطول وقد يقصر وتأميناً لمُستقبلهم ومسار حيااتهم وتدبير معاشهم: قام بتحرير كتاب كنصححة شاملة كاملة بين لهم مقدار ثروته وما يملكه من أموال وعقارات وما له من حقوق لدى الآخرين ونصيب كل واحد منهم في هذه الأموال التي تغنيهم مدى الحياة ثم أرسل إلى أبنائه هذا الكتاب وطالبهم بافتتاحه وقراءته وتنفيذ ما فيه. فما كان من أمر هؤلاء الأبناء بعد أن وصلهم كتاب والدهم إلا أن فرحوا به فقيّلوه وطبيبوه وعلى رأسهم وضعوه ثم قاموا بتغليفه ووضعه في إطار ثمين من خشب الأبانوس وعلقوه على جدار منزلهم.

وَمِنْ أَلْيَامِ وَأَعْوَامٍ فَحَتَّى تَتَنَاهُ الْأُسْرَةُ مَالِيَّاً وَظَرْفَ اجْتِمَاعِيَّةً لَمْ تُسْنِحْ لَهُمْ بِإِكْمَالِ دراساتهم ولا بإنفاق على شؤون معيشتهم.

وَقَدْ أَلْبَانَ أَبُوَابَ الْقَرِيبِ وَالْغَرِيبِ يَتَسَوَّلُونَ الصَّدَقَاتِ وَيَنْمَوْنَ فِي الطَّرَقَاتِ فَفَفَسَدَ مِنْهُمْ مَنْ فَسَدَ وَمِنْهُمْ مَنْ انْحَرَفَ إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ.

ولما عاد رب العائلة من غربته وتفقد أفراد عائلته وجمعهم ليسألهما لماذا آل حالهم إلى هذا الحال. ألم أرسل إليكم ((كتاباً)) أوضحت لكم فيه طريق حياتكم وما يحفظ عليكم كرامتكم وسعادتكم - أين الكتاب؟ فقالوا نحن وثقناه وحفظناه في أغلى مُغلاًّف وأثمن إطار. وحفظاً عليه علقناه على جدار منزلنا.

فقال يا رب: تعسًا لكم! إنني ما أرسلت إليكم هذا الكتاب لتغافلوا أو توثقوه أو تعلقوه. وإنما أرسلته لكم لتطبقو ما فيه أما لو فعلتم لما أصا بكم ما أصا بكم.

بهذا المثال يتضح الحال:

حيث نرى أمة الإسلام: قد نجحت وأبدعو وتنفيذـت في ميدان (التوثيق) لكتاب ربها فتمكنت من طباعته وتدوينه مطبوعـاً في مصاحف متنوعة الأحجام والأشكال والخطوط ونشره عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة (كاسيت وCD واسطوانات وموقع... الخ) وخدمـت له إذاعات وقنوات ترتلـه وتتلـوه آناء الليل وأطراف النهار. نعم قد أحرزت السبق في توثيقه على السطور وعنيت بحفظه وإتقانه حيث يحفظه الملايين داخل المصادر.

نجاح كامل في ميدان الحفظ والتوثيق، مع أن الجانب الحفطي التوثيقي مَهْمَّة إلهية وعنابة ربانية تكفل أباً سبحانه وتعالى بها: بقوله تعالى "إنا نحن نزلنا الذكر وإنما له لحافظون" (9) الحجر) "إن علينا جمعه وقرأه" (17 القيامة).

فطفقوا يتسللون أبواب الشرق والغرب بحثاً عن حل لمشاكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأضحووا
التطبيقي ليكون كتاب الله منهج حيا لهم وسراط طريقهم ولكنهم استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير
بالقرآن ومن لم يؤمن به. ولكن الله تعالى يطالب أمة القرآن بأن تتبعه في الجانب (التكليفي -
نرى وسائل التوثيق طباعة وسماعاً صناعة غربية فجانب التوثيق إجباري يُسخّر له من آمن
إذ أن المولى سبحانه قد يُسخّر المسلم وغير المسلم لمهمة الحفظ والتوثيق لكلمات كتاب الله.

كالعيسى في البيداء يقتلها الظما
والماء فوق ظهورها محمولٌ

وَهَا نَحْنُ نَرِي الْمُسْلِمِينَ يَعِيشُونَ بِـَوْ نَا شَاسِعاً وَهُوَ سُحْقَةٌ فَقَدْ اتَّخَذُوا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً فِي شَتِّي مَنَاطِقِ الْحَيَاةِ. فَلَا نَجْدُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ حَضُوراً فِي دُنْيَا حَرْكَةِ الْحَيَاةِ. فَالْقُرْآنُ لَهُ حَضُورٌ فِي وَسَائِلِ إِعْلَامِهِمْ. وَيَسْتَفْتِحُونَ بِهِ حَفَلَاتِهِمْ وَمُؤْتَمِراً تَحْمِلُهُمْ وَيَقْرَأُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الرَّحْمَةِ لِأَمْوَالِهِمْ وَيَعْلَقُونَهُ لِلْتَّبَارِكِ دَاخِلِ سَيَارَاتِهِمْ وَمَكَانِي تَبِعِيهِمْ وَبَيْوَاتِهِمْ.

فإذا ما تأملنا ميادين الحياة الحاكمة والتشريعية قد لا نجد مُطَبِّقاً إلا آيات المواريث والأحوال المدنية وبخاصة قوله تعالى: الطلاق مَرْسَانٌ فِيمَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ.

وحرمت الأمة من عطاءات (الروح - الهدي - الذكر - النور - الحق) ومُردم^٣ ذلك إلى العناية والنجاح في ميدان [التوثيق] والإخفاق في ميدان [التطبيق].

سبيلاً نا للعودة إلى ميدان التطبيق

بعد أن أوضحنا نجاح الأمة الإسلامية في الميدان التوثيقي وإخفاقها في الميدان (التطبيقي) التكليفي.

فما هو السبيل الأقوم والمنج الأسلم الذي يُعين المسلمين على العودة إلى دوحة قرآنهم ودستور حيا تهم؟؟

أضع معالم علمية عملية بعيداً عن الفكر المألف، والإرث المعكوف.

أولها: رفع الحجر عن العقل الإسلامي المعتقل في زنزانات الموروثات بفهم واقعي حاضر معاصر فيما يُسَوِّغ فيه الخلاف وتكتفه المعاني والأفهام، وأن نُحسن الانتقاء والاستفادة من إدراكات ومفاهيم الأقدمين من سلفنا الصالح رضوان الله عليهم بما يتوااءم مع واقعنا الحيادي والمصلحي.

ثانياً: تنقية كتب التفسير من المغالط الإسرائييلية والتفسيرات الباطنية التي تمادم النقل بالنقل ولا تتفق مع سلامة العقل.

ثالثاً: تعميق الآراء والمفاهيم القرآنية لآل البيت (ع) فيما يُعتبر إثراء للفقه الإسلامي القرآني باعتبار أنهم أحد الثقلين والصنيون اللذين لا يفترقان حتى يرد الحوش على رسول الله ﷺ كما أفادت الأحاديث الصحيحة وبخاصة رواهم في مسائل [الطلاق البدعي - والإشهاد على الطلاق، وميراث البنت والأخت (الصلبيتين) عند انعدام الفرع الوارث] وغيرها من المسائل الفقهية المرنة التي توفر مُناخ التلاحم الفكري بين فقهاء وعلماء المسلمين.

رابعاً: وهو الأهم: إعلان موقف واحد مُوحّد يؤكد قداسة القرآن الكريم وسلامته من التحريف بالزيادة أو النقصان عند جميع المسلمين على مختلف مذاهبهم المعتبرة.

حيث أن هذه من القضايا الهامة التي تُروّج حولها الخرافات والمفترىات والأكاذيب والتراثات.

وهذا ما نود ذكره ببعض التفصيل وابن المستعان.

عقيدتنا في القرآن الكريم والكتب السابقة:

نعتقد أن الله تبارك وتعالى أنزل على الأنبياء الصادقين كتاباً سماوية حرفها أتباع الملل السابقة وما فيها من الصحيح منسوخ بالكتاب الكامل المهيمن وهو القرآن الكريم الذي تكفل الله تعالى بحفظه (إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّمَا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: 9) وإن القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على قلب رسوله بواسطة الوحي المعصوم، وهو المتعدد بتلاوته المتحدى به الإنس والجن إلى يوم الدين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد وهو كما أنزله الله تعالى لم يزل مائة وأربع عشرة سورة من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، من قال فيه بالنقص أو الزيادة أو التحريف فقد خلع رقبة الإسلام من عنقه والإسلام منه براء.

المسألة الأولى: قرآن الشيعة ومصحف فاطمة

في مقدمة الإيمانيات والمعتقدات التي تؤهل المسلم لدرجة الإيمان بعد الشهادتين. إيمانه الراسخ بالقرآن الكريم وأنه كلام الله القديم المنزل على قلب نبيه محمد ﷺ بواسطة الوحي المعصوم وهو المُتَعَبَّدُ بتلاوته التي تحدى الله تعالى به الإنس والجن المعجز في لفظه ومعناه. الذي تكفل الله تعالى بحفظه إلى يوم القيمة قال تعالى: (إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّمَا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: 9) من قال فيه بالتحريف أو الزيادة أو النقصان فقد كفر واليغاد بالله تعالى.

وهذه مسألة عقدية لا يُسوّغ فيها الخلاف ولا تحتمل أنصاف الحلول مما هي عقيدة الشيعة الإمامية في القرآن الكريم؟

بالإطلاع على أكثر من عشرين مرجعاً معتمداً عند الشيعة الإمامية ثبت بكل يقين أن الثابت والمقرر بإجماع الأئمة والثقات أن القرآن المأذّن نزل على النبي الأكرم ﷺ قد حفظه الله تعالى من انتقال المبطلين أو تحريف الواضعين والمُحّرفين فلا زيادة فيه ولا نقصان.

ومن الواضح أنه لا يجوز إسناد عقيدةٍ أو قولٍ إلى طائفةٍ من الطوائف إلا على ضوء كلمات أكابر

علماء تلك الطائفة، وباعتتماد مصادرها المعتبرة، وفيما يلى نقدّم نماذج من أقوال أئمة الشيعة الإمامية منذ القرون الأولى وإلى الآن، لتدّعّض عقيدتهم في هذه المسألة بشكل واضح جليّ.

-1 يقول الإمام الشيخ الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي، المتوفى سنة 381هـ في كتاب (الاعتقادات): "اعتقدنا أنَّ القرآن الذي أنزله الله على نبيه ﷺ هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة.. ومن نسب إلينا أنَّا نقول إنَّه أكثر من ذلك فهو كاذب". (الاعتقادات 93).

-2 ويقول الإمام الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، المتوفى سنة 413هـ في (أوائل المقالات) : " باختصار"

إنَّ النَّهَرَ القرآني مُصَانٌ من الزِّيادة والنِّقصان أَمْرٌ مقطوعٌ به ولا عبرة ولا قيمة للأقوال الشاذة والآراء الباطلة التي خلطت ما بين التنزيل والتأويل ومثلها الأخبار التفسيرية التي تَوَهَّمُ البعضَ نسبتها إلى الوحي القرآني. ولكنها أخبار أحادٍ لا نعتقد صحتها. ولا تؤثر في صحة وسلامة القرآن المحفوظ.

-3 ويقول الإمام الشريفي المرتضى، على بن الحسين الموسوي، المتوفى سنة 436هـ في (المسائل الطرابلسية).

بعد أن أوضح أنَّ العرب والمسلمين عُنوا وبالغوا في الإتقان والحماءة لكتب الأنساب والتاريخ والأشعار وكتب اللغة فلا شك أنَّ عنايتهم وضبطهم لكتاب ربهم أصدق وأبلغ ثم قال: "إنَّ من خالف في ذلك من الإمامية والحسوية لا يعتدُ بخلافهم، فإنَّ الخلاف في ذلك مضافٌ إلى قومٍ من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة طنَّوا صَحَّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صَحَّتها" (مجمع البيان ج 1: 83).

-4 نقل ابن حزم: (الفصل في الملل والنحل) 4: 182 أنَّ الشريفي المرتضى وكذلك صاحباه أبو يعلى الطوسي وأبو القاسم الرازى، قد أكدوا سلامة كتاب الله تعالى من التحريف بالزيادة أو النقصان. وكفر من اعتقاد بذلك.

-5 ويقول الإمام الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن، المعروف بشيخ الطائفة، المتوفى سنة 460هـ في

مقدمة تفسيره (التبیان): الذي قال بهذا المعنى " وأن هذا هو معتقد مذهب الإمامية "التبیان 1 : 3 .

- 6 ويقول الإمام الشیخ الطبرسی، أبو علی الفضل بن الحسن المتوفی سنة 548ھـ، فی مقدمة تفسیره (مجمع البیان) : " ومن ذلك الكلام في زيارة القرآن ونقصانه، فإنّه لا يليق بالتفسیر، فأمّا الزيادة فمجمعٌ على بطلانها، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً؛ وال الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى، واستوفى الكلام فيه غایة الاستيفاء " مجمع البیان 1 : 83 .

- 7 ويقول الإمام العلام الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهر، المتوفی سنة 726ھـ في (أجوبة المسائل المهناوية) حيث سُئل ما يقول سیدنا في الكتاب العزیز، هل يصحّ عند أصحابنا أنه نقص منه شيءٌ، أو زيد فيه، أو غُيّب ترتیبه، أم لم يصحّ عندهم شيءٌ من ذلك ؟

فأجاب: "الحقّ أَنَّه لا تبدل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأَنَّه لم يزد ولم ينقص، ونعود بـ ﷺ تعالى من أن يُعْتَقَد مثل ذلك وأمثال ذلك، فـ أَنَّه يُوجِب التطرّق إلى معجزة الرسول المنقوله بالتواتر".

- 8 ويقول الإمام الشیخ البهائی، محمد بن الحسین الحارثی العاملی، المتوفی سنة 1030ھـ، كما نقل عنه البلاغی في (آلاء الرحمن) : "الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظٌ عن التحریف، زيارةً كان أو نقصاناً، ویدلُّ عليه قوله تعالى:) وَإِنَّمَا لَهُ لَحَافِظُونَ (وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمیر المؤمنین لا منه في بعض المواقع، مثل قوله تعالى) يَـا أَيُّهـا الرَّسُولُ بَلْ يَـعْ مـا أُنـزلَ إِلـيـكَ - في علـىـ (وغير ذلك، فهو غير معتبرٍ عند العلماء" (آلاء الرحمن: 1 : 26).

- 9 ويقول الإمام الشیخ جعفر کاشف الغطاء، المتوفی سنة 1228ھـ في (کشف الغطاء) : "لا ریب في أنّ القرآن محفوظٌ من النقصان بحفظ الملك الديـان، كما دلـّ عليه صریح الفرقان، وإجماع العلماء في جميع الأزمان وأن القول بغير ذلك هو عین البطلان ومن أعظم المطاعن في الإسلام "کشف الغطاء : 229 .

- 10 ويقول الإمام المجاهد السيد محمد الطباطبائی، المتوفی سنة 1242ھـ في (مفاتیح الأصول) : "لا خلاف أنّ كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزاءه، وأمّا في محلّه ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققـی أهل السنة، للقطع بأنّ العادة تقضي بالتواتر في تفاصیل مثله، لأنّ هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القویم، والمصراط المستقیم، مما توفـرت الدواعی على نقل جمله وتفاصيله، فما نقل آحاداً ولم يتواتر، يقطع بأـنـه ليس من القرآن قطعاً"

- 11 ويقول الإمام الشيخ محمد جواد البلاغي، المتوفى سنة 1352هـ في (آلاء الرحمن): "ولئن سمعت من الروايات الشاذة شيئاً في تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تُقْرِم لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواتها ومخالفتها لل المسلمين، وفيما جاءت به في مروياتها الواهية من الوهن، وما أصلقته بكرامة القرآن مما ليس له شَبَهَ به" "البيان في تفسير القرآن" 259.
- 12 ويقول الإمام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، المتوفى سنة 1373هـ في (أصل الشيعة وأصولها): "إن" الكتاب الموجود في أيدي المسلمين، هو الكتاب الذي أنزل الله إليه لإعجاز والتهدى، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وإنّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم، أو من غيرهم من فرق المسلمين، إلى وجود نقصٍ فيه أو تحريفٍ، فهو مخطئ، يَرُدُّهُ نص الكتاب العظيم (إِنَّمَا زَحْنُ زَرْزَلَنَّا الْذِكْرَ وَإِنَّمَا لَهُ لَحَافَ ظُونَ) (الحجر: 15).
- 13 والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقم الظاهرة في نقصه أو تحريفه، ضعيفة شاذة، وأخبار آحاد لا يفيد علمًا ولا عملاً، فأمّا أن تُووَل ب نحوٍ من الاعتبار أو يُهُرَب بها الجدار" "أصل الشيعة وأصولها" (101).
- 14 ويقول الإمام السيد أبو القاسم الموسى الخوئي، المتوفى سنة 1413هـ، في (البيان في تفسير القرآن): "المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن، وأن الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزّل على النبي الأعظم ﷺ، وقد صرّح بذلك كثير من الأعلام، منهم رئيس المحدثين الشيخ الصدوق محمد بن باويه، وقد عدَّ القول بعدم التحريف من معتقدات الإمامية".
- ويقول أيضاً: "إن" حديث تحريف القرآن حديث خرافه وخیال، لا يقول به إلا من ضعف عقله، أو من لم يتأمّل في أطراقه حق التأمل، أو من ألاجأه إليه من يحبّ القول به، والحبّ يعمّ ويضمّ، وأمّا العاقل المنصف المتدبّر فلا يشكّ في بطلانه وخرافته" "البيان" 259.

-14 يقول الإمام الخميني المتوفى سنة 1409هـ: "إِنَّمَا الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابه"، يقف على بطلان تلك الروايات المزعومة. وما ورد

فيها من أخبار - حسبما تمسّكوا به - إنّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو موضوع تلوّح عليه إمارات الوضع، أو غريب يقضى بالعجب، أمّا الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل، والتفسير، وإنّ التحرير إنّما حصل في ذلك، لا في لفظه وعباراته "تهذيب الأصول" 2: 165.

روايات فيها مقولات

-1 يقول الشيخ الأستاذ محمّد جواد مغنية: "إنّ الشيعة تعتقد أنّ كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم، ومنها (الكافي) والاستبصار (التهذيب) و(من لا يحضره الفقيه) فيها الصحيح والضعف، وإنّ كتب الفقه التي أللّها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ ما فيه حقٌّ وصوابٌ من أوله إلى آخره غير القرآن الكريم، فالآحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجّة على مذهبهم ولا على أيّ شيعي بصفته المذهبية الشيعية، وإنّما يكون الحديث حجّة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية".

ويكفي أن نذكر هنا أنّ كتاب الكافي للشيخ محمد بن يعقوب الكليني المتوفّي 329هـ، وهو من الكتب الأربع التي عليها المدار في استنباط الأحكام الشرعية، يحتوى على ستة عشر ألفاً ومائتي حديث، صنفوها أحاديثه - بحسب الاصطلاح - إلى الصحيح والحسن والموثق والقوى والضعف.

-2 لا يجوز نسبة القول بالتحريف إلى الرواية أو مصنفي كتب الحديث، لأنّ مجرد رواية أو إخراج الحديث لا تعني أنّ الراوي أو المصنف يعتقد بمضمون ما يرويه أو يخرجه، فقد ترى المحدث يروي في كتابه الحديسي خبرين متناقضين يخالف أحدهما مدلول الآخر بنحو لا يمكن الجمع بينهما، فالرواية إذن أعم من الاعتقاد والقبول والتصديق بالمضمون، وإلاً لكان البخاري ومسلم وسواهما من أصحاب الصحاح والمجاميع الحديثية، وسائر أئمّة الحديث، وجُلّ الفقهاء والعلماء عند فرق المسلمين، قائلين بالتحريف، لأنّهم جميعاً قد رروا أخباره في كتبهم وصحاجهم ! والأمر ليس كذلك بالتأكيد، فلو صحّ نسبة الاعتقاد بما يرويه الراواة إليهم للزم أن يكون هؤلاء وغيرهم من المؤلفين ونقلة الآثار يؤمنون بالمتعارضات والمتناقضات، وبما يخالف مذاهبهم ومعتقداتهم، ماداموا يرون ذلك كذلك في كتبهم الحديثية، وهذا ما لم يقل به ولا أدعاه عليهم ذو مسكة إذا أراد الإنفاق.

-3 إنّ ذهاب بعض أهل الفرق إلى القول بتحريف القرآن، أو إلى رأي يتفرد به، لا يصحّ نسبة ذلك الرأي إلى تلك الفرقة بأكملها، لاسيما إذا كان ما ذهب إليه قد تعرّض للنقد والتجريح والإنكار من قبل علماء تلك الفرقة ومحقّقيها، فكم من كتب كُتّبت وهي لا تعبّر في الحقيقة إلا عن رأي

كتابها ومؤلّفها، ويكون فيها الغثّ والسمين، وفيها الحقّ والباطل، وتحمل بين طيّاتها الخطأ والمصواب، ولا يختصّ ذلك بالشيعة دون سواهم، فذهباب قوم من حشوية العامّة إلى القول بتحريف القرآن لا يبرّر نسبة القول بالتحريف إلى أهل السنة قاطبة، وذهباب الشيخ النوري المتوفى 1320 هـ إلى القول بنقص القرآن لا يصلح مبرّراً لنسبة القول بالتحريف إلى الشيعة كافة، وكذا لا يصحّ نسبة أقوال ومخاريق ابن تيمية التي جاء بها من عند نفسه وتفرّد بها إلى أهل السنة بصورة عامة سيما وإنّ أغلب محققיהם قد أنكروها عليه، فإذا صحّ ذلك فأنّما هو شطط من القول وإسراف في التجنّي وإمعان في التعصّب ومتابعة الهوى.

وإن العلماء الأجلاء والمحققين من الشيعة ذكروا أن جميع الروايات التي أوهنت الزيادة في القرآن معتقد بطلانها ورفضها للأسباب التالية:

- 1 أزّها مصادمةٌ لما عُلِمَ ضرورةً من أنَّ القرآن الكريم كان مجموعاً على عهد النبوة.
- 2 أزّها مخالفةٌ لظاهر الكتاب الكريم حيثُ قال تعالى: إِنَّمَا زَحْنُ زَرْزَلَنْدَةَ الذِّكْرِ وَإِنَّمَا لَهُ لَحَاظُونَ.
- 3 أزّها شاذّةٌ ونادرةٌ، والروايات الدالة على عدم التحريف مشهورةٌ أو متواترةٌ، كما أزّها أقوى منها سندًا، وأكثر عدداً، وأوضح دلالة.
- 4 أزّها أخبار آحاد، ولا يثبت القرآن بخبر الواحد، وإنّما يثبت بالتواتر، كما تقدّم في أدلة نفي التحريف، وقد ذهب جماعة من أعلام الشيعة الإمامية إلى عدم حجّية الآحاد مطلقاً، وإنّما قيل بحجّيتها إذا اقتضت عملاً، وهي لا تقتضي ذلك في المسائل الاعتقادية ولا يُعبأ بها.

أهل السُّنّة ينفون التحريف

إنَّ المعروف من مذهب أهل السُّنّة هو تنزيه القرآن الكريم عن الخطأ والنقصان، وصيانته عن التحريف، وبذلك صرّحوا في تفاسيرهم وفي كتب علوم القرآن، إِلَّا أزّهُم رويت في صحاحهم أحاديث يدلّ طاھرها على التحريف، تمسّك بها الحشوية منهم، فذهبوا إلى وقوع التحريف في القرآن تغييراً أو نقصاناً، كما

وأشار إلى ذلك الطبرسي في مقدمة تفسيره (مجمع البيان)، وقد تقدّم قوله في تصريحات أعلام الإمامية.

ولاشك أنّ ما كان ضعيفاً من هذه الأحاديث فهو خارج عن دائرة البحث، وأمّا التي صحّت عندهم سندًا، فهي أخبار آحاد، ولا يثبت القرآن بخبر الواحد، على أن بعضها محمول على التفسير، أو الدعاء، أو السُّنّة، أو الحديث القدسي، أو اختلاف القراءة، وأمّا ما لا يمكن تأويله على بعض الوجوه، فقد حمله بعضهم على نسخ التلاوة، أي قالوا بنسخه لفظاً وبقائه حكماً، وهذا العمل باطلٌ، وهو تكثيرٌ للقول بالتحريف، وقد نفاه أغلب محققين وعلمائهم على ما سيأتي بيانه في محلّه إن شاء الله تعالى، وذهبوا إلى تكذيب وبطان هذه الأحاديث لاستلزمها للباطل، إذ إنّ القول بها يفضي إلى القدر في تواتر القرآن العظيم.

يقول عبد الرحمن الجزيري: "أمّا الأخبار التي فيها أنّ بعض القرآن المتواتر ليس منه، أو أنّ بعضًا منه قد حُذِف، فالواجب على كلّ مسلم تكذيبها بتاتاً، والدعاء على راويها بسوء المصير (الفقه على المذاهب الأربعة 4: 260).

ويقول ابن الخطيب: "على أنّ هذه الأحاديث وأمثالها، سواء صحّ سندها أو لم يصحّ، فهي على ضعفها وظهور بطلانها، قلّة لا يعتدّ بها، مادام إلى جانبها إجماع الأُمّة، وتطاير الأحاديث الصحيحة التي تدمغها وتظهر أغراض الدين والمشرّع بأجل مظاهرها (الفرقان: 163).

وجماعة منهم قالوا بوضع هذه الأحاديث واحتلاقيها من قبل أعداء الإسلام والمتربيّين به، يقول الحكيم الترمذى: "ما أرى مثل هذه الروايات إلا من كيد الزناقة".

ويقول الدكتور مصطفى زيد: "وأمّا الآثار التي يحتاجون إليها... فمعظمها مروي عن عمر وعاشرة، ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار بالرغم من ورودها في الكتب الصاححة، وفي بعض هذه الروايات جاءت العبارات التي لا تتفق ومكانة عمر وعاشرة، مما يجعلنا نطمئن إلى اختلاقيها ودّتها على المسلمين" (النسخ في القرآن 1: 283).

إذن، فهم موافقون للشيعة الإمامية في القول بنفي التحريف، فيكون ذلك مما اتفقت عليه كلمة المسلمين جميعاً.

نماذج من هذه الروايات عند أهل السنة

الأولي: أنّ سورة الأحزاب تعدل سورة البقرة:

- 1 رُوي عن عائشة: "أنّ سورة الأحزاب كانت تُقْرَأ في زمان النبي ﷺ في مائتي آية، فلم نقدر منها إِلَّا على ما هو الآن". وفي لفظ الراغب: "مائة آية" (الإتقان 3: 82 القرطبي 14: 113. الدر المنثور 6: 560).
- 2 ورُوي عن عمر وأبي بن كعب وعكرمة مولى ابن عباس: "أنّ سورة الأحزاب كانت تقارب سورة البقرة، أو هي أطول منها، وفيها كانت آية الرجم" (الإتقان 3: 82 أحمد والمستدرك، القرطبي، الكشاف).
- 3 وعن حذيفة: "قرأتُ سورة الأحزاب على النبي ﷺ فنسقتُ منها سبعين آية ما وجدتها (الدر المنثور 6: 559).

الثانية: لو كان لابن آدم واديان:

روي عن أبي موسى الأشعري أرْدَه قال لقراء البصرة: "كذَا نقرأ سورة زُشْدَهَا في الطول والشدّة ببراءة فأنسيتها، غير أرْدَه حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لا ينبعي واديًا ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إِلَّا التراب" (صحيح مسلم 2: 726 / 1050).

الثالثة: سورتا الخلع والحدف:

روي أنّ سورتي الخلع والحدف كانتا في مصحف ابن عباس وأبي بن مسعود، وأنّ عمر بن الخطاب قنت بهما في الصلاة، وأنّ أبا موسى الأشعري كان يقرأهما.. وهما:

- 1 "اللَّهُمَّ إِنَا نستعينك ونستغفرك، ونثنى عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك".
- 2 "اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نعبدُ، وَإِلَيْكَ نصلي ونسجدُ، وَإِلَيْكَ نسعي ونحْفَدُ، نرجو رحْمَتكَ، ونخشى عذابَكَ، إِنَّ عذابَكَ بِالْكَافِرِ مُلْحَقٌ".

(مناهل العرفان 1: 257 - روح المعاني 1: 25 وغيرهما)

الرابعة: آية الرجم:

روي بطرق متعددة أن عمر بن الخطاب، قال: "إِنّا كُمْ أَنْ تهلكوا عن آية الرجم.. والذِي نفْسِي بيده لولا أَنْ يَقُولُ النَّاسُ: زاد عمر فِي كِتَابِ إِنَّ لِكِتَبِهَا: الشِّيخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنِيَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةُ، نَكَالًا مِنْ إِنَّ، وَإِنَّ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. فَإِنَّمَا قَدْ قرأنا هَذِهِ" (المستدرك 4: 259، أحمد 1: 23، 29، 40 الطبقات لابن مسعود 3: 234).

وآخر ابن أشته في (المصاحف) عن الليث بن سعد، قال: "إنّ عمر أتى إلى زيدٍ بآية الرجم، فلم يكتبها زيد لأنّها كان وحده" (الاتقان 3: 206).

وقد حمل ابن حزم آية الرجم في (المحلى) على أنّها مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وهو حملٌ باطلٌ، لأنّها لو كانت منسوبة التلاوة لما جاء عمر ليكتبها في المصحف، وأنكر ابن طفر في (الينبوع) عدّها مما نسخ تلاوةً، وقال: "لأنّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن" (البرهان للزرκشي 2: 43).

الخامسة: آية الجهاد:

رُوي أنّ عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: "ألم تجد فيما أُنزل علينا: أن جاهدوا كما جاهدتكم أوّل مرّة، فأنا لا أجدها؟ قال: أُسقطت فيما أُسقطت من القرآن". (الاتقان 3: 84 كنز العمال حديث 4741).

السادسة: آية الرضاع:

رُوي عن عائشة أنّها قالت: كان فيما أُنزل من القرآن: "عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات، فتووفي رسول الله وهنّ مما يقرأ من القرآن" (صحيح مسلم 2/1075 - الترمذى 3: 456 - المصنف الصعاني ج 7).

السابعة: آية رضاع الكبير عشرًا :

رُوي عن عائشة أنّها قالت: "نزلت آية الرجم ورضاع الكبير عشرًا"، ولقد كانت في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله وتشاغلنا بمותו دخل داجن فأكلها" (مسند أحمد 6: 269، المحلى 11: 235 الجامع لأحكام القرآن 14).

نم إنّ هذا الحكم - في رصاع الكبير عشراً - قد انفرد به عائشة، وعارضها فيه سائر أزواجه، ولم تأخذ واحدة منهنّ بقولها في ذلك، وأنكره أيضاً ابن مسعود على أبي موسى الأشعري، وقال: "إنّ ما الرضاعة ما أنبت اللحم والدم" فرجع أبو موسى عن القول به (جامع بيان العلم 2: 105).

الثامنة: آية الصلاة على الذين يصلون في الصفوف الأولى:

عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: "قرأت على أبي، وهو ابن ثمانين سنة، في مصحف عائشة:) إنّ اللّـهـ وَمَـلَـاـئـكـةـهـ يُصـلـلـهـُونـ عـلـىـ الـذـبـيـرـ يـاـ أـيـهـاـ الـذـيـنـ آمـدـوـاـ صـلـلـهـُـ وـلـيـهـ وـسـلـلـهـُـمـوـاـ تـسـلـلـيـمـاـ (وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى. قالت: "قبل أن يغادر عثمان المصاحف" (الاتقان 3: 82).

واختصاراً لردود هذه المرويات أنها من مكتوباتهم في حاشية مصاحفهم حرصاً منهم على تسجيل ما يسمونه من المرشد الأعظم ٦ فحدث هذا الاختلاط.

وأخيراً فإنّ الملاحظ على كثير مما أدى إلى أنّه من القرآن مخالفته لقواعد اللغة وأسلوب القرآن الكريم وبلامته السامية، مما يدل على أنّه ليس بكلام الخالق تعالى، وليس له طلاوته، ولا به حلاوته وعدوبته، وليس عليه بهجته، بل يتبرأ من ركاكته وانحطاطه وتهافته المخلوقون، فكيف برب العالمين، وسمّ وكتابه المبين ؟!

الصافي يرد على الخطيب في مفترياته

عندما ألقى محب الدين الخطيب كتابه [الخطوط العربية] وحشاً بالأكاذيب والمفتريات والأباطيل وقد أحسن العلامة الشيخ/ لطف الله الصافي في أفحامه وكشف آثامه ومما ذكره بشأن قضية تحريف الشيعة للقرآن .
ص 65

وأمّا الشيعة فلم يقل أحد منهم بنقص سورة من القرآن، ولا بزيادة سورة أو آية أو كلمة عليه، وليس في رواياتهم ما يدل على نقص سورة أو زيا دتها .

والسورة التي نسب اختلاقها إلى الشيعة، وسمها سورة الولاية؛ لا ترى في أصول الشيعة وكتبهم منها عيناً ولا أثراً، والشيعة وفيهم ألف من زعماء فن البلاغة والأدب والمشهورين أرفع وأجلٌ من أن يلصقوا بكرامة القرآن هذه الجمل التي يظهر فيها أثر الوضع ويعرف ضعف تأليفها، وخروجها عن أسلوب القرآن من كان له أنسٌ بكلام الفصحاء والبلغاء.

ولا عجب من نسبة محب الدين هذا الافتراء إلى الشيعة فإنه جعل هذا دأبه في كتابه، ولا يصرُّ الشيعة ذلك بعد كون كتبهم ومصنفاتهم في معرض مطالعة العلماء، ولكن العجب منه أنه قال ولم يخف من ظهور كذبه عند الناس كالشمس في رابعة النهار: (وممّا استشهد به هذا العالم النجفي على وقوع النقص من القرآن إيراده في ص 180 من كتابه سورة تسميتها الشيعة "سورة الولاية" مذكور فيها ولادة على "إلى إن قال" فكما أثبتتها الطبرسي في كتابه فإنّها ثابتة أيضاً في كتابهم "ديستان مذاهب" باللغة الإيرانية لمؤلفه محسن فاني كشميري، وهو مطبوع في إيران طبعات متعددة.

فانظر ما في كلامه هذا من الكذب الفاحش والافتراء على النبي:

1- ليس في "فصل الخطاب" لافي ص 180 غيرها من أول الكتاب إلى آخره ذكرٌ لهذه السورة المكذوبة على الله تعالى التي يقول الخطيب:

"إن الشيعة تسمّيه سورة الولاية مذكورة فيها ولادة علىٰ يا أيّها الذين آمنوا آمنوا بالنبيٰ والوليٰ اللّذين بعثناهما يهديانكم إلى الصّراط المستقيم إلخ".

2- ما معنى المصحف الإيراني أيّها الخطيب؟ ألا تستحي من الله تعالى؟

ما هذا المصحف الذي لم يعرفه الإيرانيون، ولم يوجد بعد عند خاصتهم وعامتهم، ولم يطلع عليه أحد إلا محمد على سعودي المصري عند "براين" المسيحي؟

أيها العلماء، أيها المصنفوون، أيها المصلحون.

ما هذه الافتراءات وما عذر الخطيب وناشر كتابه محمد نصيف.. من أهالي جدة - الحجاز وأمثالهما عند الله تعالى؟

وما يريدون بانتشار هذه الأكاذيب ؟

وما يطلبون من شيعة أهل البيت ؟

وما عذر من يتغافل من زعماء السنّة - يبين وعلمائهم وحكوماتهم عمّا يرد من هذه الأفلام على الإسلام والمسلمين من الضرر والفشل ؟

أليس في إخواننا أهل السنّة والجماعة من يرشدهما إلى ما فيه مصلحة نفسيهما، ومصلحة أمتها. ومصلحة المسلمين ؟

أيّها المسلمون أسألوا من إخوانكم السنّة - من من أهالي إيران ومن ألوبي من الذين زاروا إيران ويزورونها في كلّ شهر ويوم هل سمعتم بمصحف غير هذا المصحف المطبوع المشهور في جميع الأقطار ؟

أم هل وجدتم عند إيرانيٍّ كتاباً يعتقد أنه وحيٌ للهٗ يقرأه آناء الليل وأطراف النهار غير القرآن ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه ويؤمن به جميع المسلمين ؟

ولكن: إذا قلَّ دين المرء قلَّ حياؤه، ولا يستحب من الكذب من اعتاده، ولا يخاف من تشويه سمعة الدين، وإيراد الطعن على الكتاب المبين من لا يعقل ما يقول أو باع دينه بدنياه، واعتنق خدمة أعداء المسلمين.

الإيرانيون أشدُّ احتراماً للقرآن المجيد ولآياته وكلماته وحروفه، أسواقهم ومجالسهم وإذا عاتهم وبيوتهم، ومدارسهم وكلياتهم عامة بقراءته، لهم في كل قرية وبلد مجالس ومدارس لتعليم التجويد وقراءة القرآن والتفسير، يهتمون بتعلم القرآن كمال الاهتمام، ويشجّعون أولادهم على قراءته، لم يسمع أحد منهم لا قدِيمًا ولا حديثًا بهذا المصحف الذي تقول به ولم يطّلع عليه أحد من علمائهم ولا آدعي رؤيته من كان فيهم من أهل البحث والتنقيب.

نعم يوجد عندهم وفي مكتباتهم الكبيرة مثل مكتبة "آستان قدس" في المشهد الرضوي وغيرها أقدم النسخ المخطوطة من القرآن وأنفسها يرجع تاريخ كتابتها إلى إصدار الإسلام، وتنسب كتابة بعضها إلى سيدنا الإمام أمير المؤمنين، وبعضها إلى الإمام السبط الحسن المجتبى، وبعضها إلى الإمام علي بن الحسين زين العابدين (ع) لا تجد في هذه النسخ اختلافاً مّا لا تجد فيه هذه النسخ اختلافاً ما حتى في حرف واحد من

حكاية مصحف فاطمة

معلومٌ لغةً أنَّ كُلَّ مَا يُصَحَّفُ من الْكَلَامِ فِي صُفَحَاتٍ مَجْمُوعَةٍ يُسَمَّى مَصْفَفًا.

ولقد جَمَعَ الإمام على كتاباً يتضمن شروحاتٍ وتفسيرات للقرآن الكريم. كما يشتمل على الحكم، والمواعظ، والعبارات والأحكام فكان هذا عند زوجه فاطمة الزهراء فكان يعرف عند أبنائها بمصحف فاطمة.

كما جمع بعده كتاباً في الديات وعرف بالصحيفة ولكن هذين المصحفَيْن لَيْسَا بِقِرْآنٍ خَلَافَ الْقِرْآنِ
المجيد وقد أشار الإمامان البخاري ومسلم إلى هذه الصحيفة في أكثر من موضع.

ما روي عن أمير المؤمنين عليه ت. قال: ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله تعالى غير هذه الصحيفة.
قال: فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات (الديات) "الحديث كتاب الفرائض 4: 49" ومسلم: باب
فضل المدينة كتب الحج. ج 1: 50.

كما أخرج ذلك الإمام أحمد بن حنبل أكثر من رواية عن هذه الصحيفة في مسنده (ج 1 100).

كما أطلق على ما جمعه الإمام السجاد من أدعية (الصحيفة السجادية) المشهورة فهل يليق بمسلم يعلم
أنه موقوف ومسئول بين يدي الملك الجبار يوم تكشف الأستار أن يبلغ به اللدد والتعصب البغيض أن يرمي
شريحة عظمي من المسلمين بهذه الأباطيل والمفتريات التي تسيء إلى كتاب المسلمين المهيمن وتنسف
قداسته وتبدد عصمته وتشوه مكانته لدى أبناء الإسلام أولاً وأعدائه المتربيين به ثانياً.

الواجب على المسلم

إن الواجب يملي على كل مسلم غيور على الدين والقرآن أن يدفع عن الكتاب الكريم هذه الشبهة، وأن

يحتاط في نسبة القول بالتحريف أو التشكيك في القرآن إلى أحد من المسلمين، ويعلم أنه مسئول عند الله تعالى عمّا يقول ويكتب.

وكان الأولى بالخطيب أن يتمسك بأقوال العلماء ذوي الاختصاص والمهارة من الشيعة بين والسنّة بين في صيانة القرآن من النقصان والزيادة، لا أن يركض وراء القول بالتحريف، ويسجل ذلك على طائفة كبيرة من المسلمين.

وقد أراد الخطيب بذلك تشويه سمعة التشيع، ولم يعلم أنه شوّه سمعة الدين، وضرب الكتاب المبين، وخدم أعداء الدين، وفتح السبيل أمام شبّهات المبشّرين، وقد نسي هذا الكاتب أنه بهدم بهذه الفرية قداسة القرآن ويُقدم أعظم خدمة لأعداء الإسلام والمتطاولين الحاذقين على دين خير الأنام.

خاتمة البحث

لقد تبيّن من ثنايا البحث أنّ جميع المزاعم التي تذرّع بها المتربيّون بالإسلام للقول بتحريف القرآن الكريم والكيد بكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي تكفلت العناية الربانية بحفظه وصيانته، قد ذهبت أدراج الرياح، وما هي إلا كرمادٍ بقيعةٍ اشتدرت به الريح في يوم عاصفٍ، من خلال الأدلة الحاسمة التي ذكرناها والتي تؤكّد عدم وقوع التحريف في الكتاب الكريم، وأنّه بقي وسوف يبقي بإذن الله مصوناً من كلّ ما يوجب الشك والريب.

فقد وقف علماء الشيعة وعلماء أهل السنّة عموماً من روايات التحريف موقفاً سلبياً، ورفضوا القول بضمونها وفندّدوه بما لا مزيد عليه، ورأوا في هذه الأخبار أزهاراً أحاداد لا يمكن الاعتماد عليها في أمر يمسّ العقيدة التي لا بدّ فيها من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ولا تكفي فيها الطعنون ولا أخبار الأحاداد. هذا بالإضافة إلى وجود ضعف آخر تعاوني منها هذه الأخبار، سواء من حيث دلالتها أو من حيث ظروف صدورها، أو من حيث مرامي وأهداف وتوجّهات من صدرت عنهم.

الخلافات الفقهية نعمة ورحمة بالأمة الإسلامية

كما أن الله تعالى قد أنعم على أمّة التوحيد بدوام الأصول وثبوتها واجتماع أهل القبلة على اعتقادها

والإيمان بها "اللوهية - النبوة - المعاد" فإنه جل وعلا امتن عليها بشرعية حنيفية سمحه مرنة ممتدة السواحل متعددة المذاهب كثيرة المشارب توسيعه على الأمة ودفعاً للضيق والعسر والحرج ذلك أن الشريعة هي مجموعة الأحكام العملية التي شرعت لتحقيق مصالح العباد بما يرضي رب العباد.

وهي المساحة الرحيبة التي يُسوّغ فيها الخلاف والاجتهاد وتتعدد فيها الأقوال وتتباين فيها آراء الأئمة والعلماء.

ومن الأمثلة التي سُوّغ فيها هذا التعدد اختلافهم في معنى لفظ (القرء) في قوله تعالى: (وَالْمُطَّافَاتُ يَتَرَبَّصُونَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فُرُونِي) [البقرة 288].

ومعنى اللمس في قوله تعالى: (أَوْ لَامْسَتُمُ النِّسَاءَ) [النساء 43].

ومعنى الباء في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة 6]. وهل الأرجل معطوفة على (الأيدي فتفسل) أم على الرأس (فتتسحب)؟

ومعنى (وَأَشْهِدُوا ذَوَيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطلاق 2]، هل الإشهاد شرط في عقد الزواج؟ أم في حال الطلاق؟ أم فيهما معاً؟

والمراد بوقت الليل في قوله تعالى: (ثُمَّ أَتِمْمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْلَّيْلِ) [البقرة 187]، هل ينتهي وقت الصيام بمجرد غياب قرص الشمس أم لابد من امتداد الصوم حتى يذهب بياض قرص الشمس في الأفق ويتأكد دخول الليل؟

وهل تعتبر البنت (ولداً) يمنع ميراث الأختوة في قوله تعالى (إِنَّ امْرُؤاً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) [النساء 176]، أم أن المقصود بالولد هنا (الولد الذكر فقط) فلا تجحب البنت الأختوة من الميراث؟؟

وغير ذلك من الألفاظ المشتركة التي تتعدد معانيها في اللغة العربية وهل الطلاق البدعي المخالف للكتاب والسنة يقع مع الحرمة كما عليه أصحاب المذاهب السننية الأربع، أم أنه لا يقع كما يرى الإمامية ومن أيدهم في ذلك مثل ابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم من علماء السنة.

وكما قال أهل العلم: إن أعلم الناس من كان مُلماً باختلافات الناس من أهل العلم والاستنباط، ومن اتسعت أفكاره قُل إنكاره.

نسوق بعضاً من هذه المسائل الفقهية التي وقع فيها خلاف بين علماء الشيعة الإمامية وعلماء مذاهب أهل السنة وهي خلافات طبيعية مشروعة كثيرة ما وقع نظيرها بين أصحاب المذاهب السنية نفسها.

إن مذهب الخارج يخالف جميع المذاهب الإسلامية السنوية والشيعية، ومع ذلك فقد عذروهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا، إذن، بالأحرى أن تعذر طائفة إسلامية إذا خالفت المذاهب الأربع في مسألة من مسائل الرضاع أو الإرث، مستندة إلى آية أو رواية.

إن الشيعة الإمامية لم يتقييدوا بمذهب من المذاهب الأربع، وإنما اتبعوا طريقة الأصحاب والتابعين في استخراج الأحكام من الكتاب والسنة، فكل ما أدى إليه الكتاب والسنة فهو حجة عندهم، ولو خالف جميع المذاهب، لأن قول الله ورسوله فوق الأقوال كافة، أي أن الفقيه الإمامي يعمل بما أدى إليه نظره وفهمه لأصول الشريعة، لا بما فهمه فقهاء السنة أو الشيعة، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد المطلق غير المقيد بمذهب أو قول، أن خالف الشيعة الإمامية المذاهب الأربع في بعض المسائل منها:

إن المذاهب الأربع يشتركون أخا الميت مع ابنته في الميراث، ويشاركون عمهم مع أخيه، ويقول الشيعة الإمامية: إن التركة بكاملها للبنت وحدها، وللأخ دون سواها، ولا شيء للعصبة، لأن من كان بينه وبين الميت درجة واحدة فهو أولى بالميراث ممن كان بينه وبين الميت درجتان أو أكثر، وهذه الحقيقة يعترف بها أئمة المذاهب في مسألة العصبة، لأنهم قالوا: إن عصبة الأقرب كالأخ يمنع الابعد كالعم، وآية: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) كما دلت على أن القريب أولى من الغريب في الميراث، فقد دلت أيضاً على أن الأقرب أولى من هو دونه في القرابة، وليس من شك أن البنت أقرب إلى الميت من أخيه، وأخته أقرب إليه من عمه.

وآية: ((للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، مما قل منه أو كثر نصبياً مفروضاً، دلت على التساوى بين الذكور والإإناث، فكما أن بين الأب والابن درجة واحدة، فإن بين الأب والبنت درجة واحدة أيضاً، وكل منهما يصدق عليه لفظ الولد أيضاً من دون تفاوت، قال الله تعالى: ((فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ)) ((مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ)) فإذا كان الابن يحب عمه لأنه ولد الميت، فالبنت يجب أن تحبه أيضاً لأنها ولده، ومن هنا يتبيّن أن قوله تعالى: ((إِنَّ امْرُؤً هَلَّكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ

أُخْتٌ فَلَهَا زِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَّهَا وَلَدٌ) يتبين من هذه الآية أن الأخ والأخت لا يتوارثان إلا مع عدم وجود الولد، والبنت ولد بلا ريب فتحجب الأخ. أما قوله تعالى: ((فَإِن كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ)) فلا دلالة في هذه الآية الكريمة، ولا في غيرها من الآيات على أن ما زاد عن الثالث لا يرد على البنتين، وما زاد عن النصف لا يرد عن البنت، ولو كان هناك دليل على منع الرد لما وقع الخلاف والنزاع، على أن أهل الفرائض على برونو على أهل الفرائض ما زاد عن فرضهم في بعض الحالات قال في المغني ج 6 ص 201 ((يرد على كل أهل الفرائض على قدر ميراثهم إلا الزوج والزوجة)) والبنت من ذوى الفرائض فيرد عليها ما زاد عن فرضها، وكذا الأخت، وقال الله تعالى: ((وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَ تَانِ))، نصت الآية على أن الدين يثبت بشاهدين، وشهادة رجل وامرأتين، مع أن من مذاهب السنة من أثبت الدين بشاهد ويدين، بل أثبتته مالك بشهادة امرأتين ويدين فكما أن هذه الآية لا تدل على أن البنت لا يرد عليها أبداً ما زاد ويدين، ولا بشهادة امرأتين ويدين، كذلك آية الميراث لا تدل على أن البنت لا يرد عليها أبداً ما زاد عن النصف.

فالشيعة يوجبون رد ما زاد عن فرض البنت والأخت، ويخصون كل واحدة بتمام الميراث دون غيرها، لأن البنت أقرب إلى الميت من أخيه، والأخت أقرب إليه من عمه، والأقربون أولى، والشيعة لا يثقوون بحديث: ((ألحقوا الفرائض بأهلهما، مما بقي فلأولى عصبة ذكر)) وال الحديث حجة على من ثبت عنده ولو وثقوا به لقالوا بمقالة أهل السنة، كما أن أهل السنة لو لا ثقتهم بهذا الحديث لقالوا بمقالة الشيعة. وقد أطال الإمامية الكلام في هذا الباب، ووضعوا له رسائل خاصة ألزموا فيها أهل التعصي بالسائلين بحرمان البنت مما زاد عن فرضها، ألزمواهم بالزمامات كثيرة لا يتسع لها المجال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين